المبحث الثاني : ماهية المراجعة الجبائية و علاقتها بالمراجعات الأخرى:

إن التطور الاقتصادي والمنافسة القوية إضافة إلى أهمية وظيفة الجباية بالنسبة للمؤسسة فرضت على هذه الأخيرة تسخر مواردها في المجال القانوني في الجبائي وعليه فإنه على المؤسسة أن تكون على دراية وثيقة بوضعيتها الخاصة القانونية والجبائية لتجنب العبء الحالي الثقيل الناجم نقص فعالية الأداء الجبائي وعليه تطرقنا في المطلب الأول إلى ماهية المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية والانتقادات الموجهة إليها.

أما المطلب الثاني فتطرقنا إلى علاقتها بالمراجعات الأخرى والمفاهيم المتشابهة لها.

المطلب الأول:ماهية المراجعة الجبائية و الانتقادات الموجهة اليها

سلط الضوء في المطلب الأول على أهم التعاريف أعطيت للمراجعة الجبائية وأهمية هذا الصنف من المراجعات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الاول تعريف المراجعة الجبائية :

يتم التمييز في هذا النوع بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية :

النوع الأول : وهي المراجعة التي تقوم بها مصلحة الضرائب إذ تكمل مراجعة السجلات المحاسبية للمؤسسة وما يظهر عليها من معلومات تستند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة بحيث تعمل على معرفة هل أن المؤسسة أثناء إعدادها لهذه السجلات المحاسبية وملأ التصريحات الجبائية عملت بما يشرعه القانون عند معالجة أي عملية أم لا.وإذا وقع خطأ او انحراف عن هذه التشريعات فإن مصلحة الضرائب تفرض عقوبات مالية متلاحقة حول الأخطاء الموجودة بل قد تذهب مصلحة الضرائب في هذا النوع من المراجعة إلى برمجة ملف

المؤسسة وإخضاعه لمراجعة معمقة حول جميع العمليات تمتد إلى السجلات المحاسبية الخاصة بالسنوات السابقة و فقدان الاستفادة من بعض التخفيضات الجبائية الممنوعة.

النوع الثاني: وهي المراجعة التي تقوم بها المؤسسة بذاتها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها إذ تعمل على تكليف إما جهة خارجية (مراجع جبائي)أو داخلية (خلية المراجعة الداخلية) بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه،وهذا من أجل تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة إذ يكتفي بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية.

– ويكمن الفرق بين النوعين في أن الأول ينجز عنه عقوبات مالية وفقدان العديد من الامتيازات الجبائية أما النوع الثاني فتكون نتائج المراجعة في شكل تقرير به رأي فني ومجرد اقتراحات.

الفرع الثاني : أهمية المراجعة الجبائية"

– من خلال إعداد تشخيص جبائي للمؤسسة فإن المراجعة الجبائية تسمح باكتشاف نقاط القوة والاستغلال الأمثل لها ونقاط الضعف بهدف تصحيحها .

– من خلال التزامها بإنقاص العبء الضريبي إلى أقصى حد ممكن في أطر قانونية والذي يتم من خلال المراقبة القانونية الجبائية (معرفة القوانين والمراسيم والبيانات..إلخ)تعطى المراجعة الجبائية للمؤسسة قابلية استعمال الجباية لفائدتها فهي بذلك تضمن الأمن الجبائي.

– باعتبار أن المراجعة تهدف أيضا إلى خدمة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة باعتبارها تعتمد على مخرجات هذه المراجعة إذ لا يتم الوثوق بها إلا إذا تمت مراجعتها من طرف هيئة محايدة تقوم بفحص انتقادي منظم ودقيق لتلك البيانات وإبداء رأي محايد حول صحتها.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة إليها[1]

1- انتقادات حول جزئية المراجعة الجبائية:

باعتبارها عملية تقييم الاحتياجات الجبائية ومدى التزام المؤسسة تتضح جزئية أو قصور المراجعة الجبائية على أمور جبائية فهي تمثل جزء من المراجعة المحاسبية لذا لا يمكن وصفها بأنها مهمة مستقلة.

2- انتقادات حول استقلالية المراجعة الجبائية:

فالقيام بالمراجعة المحاسبية يؤدي إلى القيام بمراجعة جبائية باعتبار المحاسبة والجباية عنصران مكملان لبعضها البعض فيما يخص الحالة الاجمالية للمؤسسة وذلك بوجود المراجعة القانونية التي تسمح بمراجعة الأحكام القانونية للمؤسسة بما فيها المسائل الجبائية، علما أن الجباية هي عبارة عن حالة مشتركة بين القانون والمحاسبة

المطلب الثاني : علاقتها بالمراجعات الاخرى و المفاهيم المشابهة لها

يمكن النظر إلى المراجعة الجبائية من وجهتين حيث تعمل المؤسسة على إعطاء هذه الجهة إما إلى مراجع داخلي أو مراجع خارجي إلا أن هذا النوع من المراجعة واجه انتقادات اعتبارها حديثة الظهور تتمركز حول جزئيتها واستقلاليتها.

[1] دستر سعد عبدلي عبد الحق ، المراجعة والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة نهاية الدراسات العليا في الجباية، المدرسة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، سنة 2006، ص 55.